الرؤية المنظومية ودورها في تجديد مقاصد الأحكام والفتاوى المعاصرة

(دراسة إبستمولوجية في فلسفة التشريع الإسلامي عند جاسر عودة)

بقلم:

محمد مأمون

Muhammad Makmun, S.Th.I., M.Hum

(mmakmunabha@gmail.com)

(طالب في مرحلة الدكتوراه بجامعة سونان كاليجاكا الإسلامية الحكومية)

الملخص:

هذه المقالة تسعى لعرض الدراسة الإبستيمولوجية في مقاصد الأحكام والفتاوى المعاصرة عند جاسر عودة. فالمقاصد الشرعية أصبحت موضوعا محوريا للمهتمين بالبحوث في التشريع وفي الفقه الإسلامي لإطارها الغائي ولطبيعتها الكلية الشموليّة. وكان جاسر عودة قد جاء بنظرية المنظومة في تجديد مقاصد الشريعة. وبالتالي، فإن النظرية التي سار عليها الباحث في عرض مشروع جاسر عودة هي النظرية الإبستيمولوجية. ومن نتائج المقالة أن مقاصد الشريعة عند جاسر عودة تشمل المصلحة العامة والمبادئ والقيم التي تعتمد عليها الشريعة الإسلامية من كرامة الإنسان، والعدل، وحرية الاختيار، والسماحة، والتيسير، والتكافل الاجتماعي. وهذه المقاصد مصدرها الوحي، والعقل، والحس. وأما تناولها فعن طريق المنهج المنظومي الكلي الشمولي، بمعنى أن المقاصد الشرعية لايمكن إثباتها عن فهم اختزالي ومنهج تجزيئي. والمعيار في تحقق هذه المقاصد عند جاسر عودة يكون من نظرية المراسلات، وهي النظرية التي تبيّن أن الحقيقة ثابتة من تمام التطابق والمقارنة بين تعابير القضايا والواقعات. وبالتالي، فكان تطبيق مقاصد الشريعة عند جاسر عودة تم تحقّقه بمعيار دليل التنمية البشرية (*human development index*) ومنصب التنمية البشرية (*human development targets*) الذي وضعته الأمم المتحدة وأمثلتها.

الكلمات المفتاحية:

إبستيمولوجيا، مقاصد الشريعة، نظرية المنظومة، جاسر عودة

أ. المقدمة

مما لاشك فيه أن الدراسات الإسلامية بشكل عام والدراسات في الأحكام والفتاوى الشرعية بشكل خاص يواجهها عدد لايحصى من التحديات المعاصرة التي تتمحور في قضية تحديات العولمة. فظاهرة التغيرات والتطورات الهائلة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والنُّظُم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية بذاتها تؤثر أيضا في عمليات الاجتهاد والإفتاء من قبل المجتهدين والفقهاء وأهل الإفتاء في مجال التشريع الإسلامي.[1] وذلك لأن التشريع الإسلامي منذ فجر تأسيسيه حتى الآن فيما يتعلق بإثبات الأحكام مبني على ظهور عللها الخاصة مع مراعاة قيمها الشاملة ومقاصدها العامة.[2] فإذا تغيرت علة من العلل بمرورها الزماني واختلافها المكاني فسوف تجلب هذه العلة أيضا تغير الأحكام والقوانين ضمن مراعاة تلك القيم والمقاصد.[3] وبالتالي، فإن أيّة محاولةٍ لإعادة بناء النموذج المعرفي للشريعة الإسلامية[4] (*reconstruction of*

---

[1] وهذا الأمر منيى على اعتقاد المسلمين أن القرآن الذي هو مصدر الأحكام يحتوي على مبادئ شاملة في تحقيق استمرار الحياة الصالحة لسائر ما في الكون من حيونات ناطقة وغير ناطقة، ونباتات، وغيرها من أنواع المخلوقات فضلا عن حل مشاكل حياتهم. وقد أقر القرآن منذ نزوله للمرات الأولى أنه صوّر نفسَه لحل لشؤون الحياة وخاصة شؤون الحياة البشرية. انظر: علي يافي، نحو الفقه الاجتماعي: دراسة في شؤون البيئة، والتأمين حتى الأخوة، بالإندونيسية:

Ali Yafie, *Menggagas Fiqih Sosial; Dari Soal Lingkungan Hidup, Asuransi Hingga Ukhuwah,* (Bandung: Mizan, 1994) p. 23-25.

[2] لايخفى أن التشريع الإسلامي في بداية ظهوره يغلبه التياران أحدهما مائل إلى عموم الألفاظ من النص وهو ما ذهب إليه الأغلبيون من الجمهور مثل ما ذهب إليه الزمخشري وجلال الدين السيوطي وابن تيمية وحتى محمد عبده في حين أن الآخر منهما مائل إلى خصوص السبب لا عموم اللفظ من النص وهو ما ذهب إليه الأقليون من العلماء. وما زال هذان التياران يتسابقان في تأييد ما ذهب إليه كل منهما. ثم شرع بعض العلماء فأخذوا موقفا وسطيا من بينهما بطرح نظرية المقاصد. ومن جملة هؤلاء المنظرين في المقاصد الإمام الشاطبي، فهو يعتبر بمقاصد الشارع بدلا من ظواهر الشريعة وهذا هو الحل لهذين التيارين فهو لايقبل بمجرد عموم النص كما لايرفض بخصوص السياق لأنهما شيئان لايتفرقان عند الشاطبي بل وإنهما سبيلان للوصول إلى مقاصد الشارع. {انظر: الشاطبي، الموفقات في أصول الشريعة، (القاهرة: مطبعة مصطفى محمد، دون سنة)، المجلد الثاني، ص. 54.؛ راجع أيضا: جلال الدين السوطي، الإتقان في علوم القرآن، (القاهرة: 1974)، ص. 110.؛ راجع أيضا: الزمخشري، الكشاف، (القاهرة:1970)، المجلد الأول، ص. 450. ؛ راجع أيضا: عبد الله محمود شطاحة، منهج الإمام محمد عبده في تفسير القرآن الكريم، (القاهرة: 1963)، ص. 48.}

[3] نور خالص مجيد، المجتمع المتدين: تطبيق القيم الإسلامية في حياة المجتمع، بالإندونيسية:
Nurcholish Madjid, *Masyarakat Religious; Membumikan Nilai-nilai Islam Dalam Kehidupan Masyarakat,* (Jakarta: Paramadina, 2004) p. 47-49.

[4] فيما يتصل بإعادة بناء المقاصد ضمن مباحث أصول الفقه فكان حسن حنفي وضع قضية المصلحة التي هي أساس الشريعة والوقائع البشرية الطبيعية والاجتماعية فوق النصوص الشرعية. والجدير بالذكر أن مشروع حسن حنفي في إعادة بناء

epistemological paradigm of Islamic law) في هذا العصر العولمي لابد لها من الامتداد إلى فتح الفضاء من الحوار الواسع بين قضايا الأحكام الشرعية من ناحية وتحديات العولمة من ناحية أخرى.[5] ولا غرض من مثل هذا الحوار إلا من مراعاة ثنائية العلل المتغيرة والقيم الثابتة إضافة إلى القدرة على الاستجابة لجميع التحديات المعاصرة.[6]

وعلى هذا، فيظهر لنا أن الإشكاليات الرئيسية التي تؤدي إلى ضعف تطور الدراسات في التشريع الإسلامي (إن لم نقل بتوقفها) تقع في إشكالية فلسفتها العلمية.[7] ونطرح لذلك أسئلة، "هل هناك بِنيةٌ لفلسة العلوم والدراسات اللإسلامية على وجه العموم ولمجال التشريع الإسلامي على وجه الخصوص؟"، وإذا كان لابد من ظهورها فالأسئلة التالية هي كيف بنيتها ووكيف أشكالها وكيف نماذجها؟.[8] أو بعبارة أخرى، إذا ثبتت للعلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية فلسفاتـها العلمية فهل وجدناها في الدراسات الإسلامية على وجه عام وفي التشريع الإسلامي على وجه خاص؟ فكل ما في الأمر أن هذه الأسئلة قد تكاد تصعب إجابتها لأن الدراسات والعلوم في التشريع الإسلامي ما زالت تعتمد على مجرد المراجع والحقائق النصية، مع أنها كبناء

المقاصد وأصول الفقه تتماشى مع مشروعه الأكبر وهو مشروع اليسار الإسلامي ضمن موقفه من التراث الإسلامي القديم. والغرض من مثل هذا المشروع هو إحياء الوعي الحي من المسلمين امام موقفهم الأدنوي من جميع الثقافات والحضارات العالمية الحالية التي هيمن عليها الغرب. انظر: حسن حنفي، من النص إلى الواقع، (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 2004)، ص. 8-7.

[5] فهذا هو ما اشتغل بمحاولته العلماء المعاصرون بما فيهم جاسر عودة الذي قد اقترح المقصد الشرعي كمناط يدور معه الحكم الشرعي وجوداً وعدماً حسب تغير الأحوال من أجل تفعيل علم المقاصد الشرعية في القياس الأصولي. راجع: جاسر عودة، الاجتهاد المقاصدي (مجموعة بحوث)، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،2011)، ص. 3.

[6] أحمد ريسوني، "المقاصد الشرعية ودورها في استنباط الأحكام"، في مجلة المسلم المعاصر، العدد 128، 1429 هـ، ص. 9-7.

[7] محمد عابد الجابري، ما بعد التراث الإسلامي، بالإندونيسية:

LkiS, 2000), p. 16; Muhammad Abid al-Jabiri, *Post Tradisionalisme Islam*, (Yogyakarta:

[8] حسن حنفي، التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم، بالإندونيسية:

Hasan Hanafi, *Turats dan Tajdid: Sikap Kita terhadap Turas Klasik*, (Yogyakarta: Titipan Ilahi Press, dan Pesantren Pasca Sarjana Bismillah Press, 2001), p. 9.

معرفي لابد لها من نماذجها المعرفية (أي من موضوعها ومحورها ومنهجها وطريقتها وإطارها النظري) كما كان لسائر العلوم.[9]

وكان من المؤسف الواقع أن بعض العلماء والمثقفين بإندونيسيا وخاصة بعض المحاضرين في الجامعات وبعض رجال الدين في المعاهد الإسلامية يتجاهلون عن الفلسفة وأهميتها وإن كانوا يقبلون منطق أرسطو اتباعا لأبي حامد الغزالي. فإذا تجاهل هؤلاء عن الفلسفة فكيف موقفهم من فلسفة العلوم الإسلامية وفلسفة التشريع الإسلامي؟[10] فهل كانوا يستجيبون لقبولها أم يردونها أصلا نظرا إلى عمومية الفلسفة؟ هذه الأسئلة وأمثلتها هي التي حاول في معالجتها العلماء المعاصرون أمثال محمد طاهر ابن عاشور من تونس وحسن الترابي من سودان ومحمد يوسف القرضاوي من قطر وغيرهم.

وفضلا عن هذا وذاك فإننا وجدنا أن جاسر عودة، مفكر مصري، قد استطاع أن يتجاوز ثنائية "علل الأحكام والفتاوى الشرعية" و"مقاصد الدين" إلى أن وصل إلى التجديد بناء على ما أطرحه من رؤية منظومية كلية. ولذلك يرى جاسر عودة أن تجديد الفقه الإسلامي لا يرتبط بمجرد تجديد آحاد الفتاوى استنباطاً وتنـزيلاً فحسب، وإنما يتصل بتجديد الأساليب والمناهج في الاجتهاد والتفكير وتجديد الأصول الفلسفية التي يبنى عليها الفقه نفسه في واقعنا المعاصر.[11] فذهب جاسر عودة إلى أن التشريع الإسلامي بأصوله هو "منطق المنظومة" أو "المنطق

---

[9] محمد أمين عبد الله، الدراسات الإسلامية في مستوى الجامعة، بالإندونيسية:
M. Amin Abdullah, *Islamic Studies di Perguruan Tinggi*, (Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 2012), p. 68;

[10] محمد أمين عبد الله، الدراسات الإسلامية في مستوى الجامعة، ص. 69. راجع أيضا: آكسين ويجايا، قراءة في إعادة بناء أصالة الوحي الإلهي: دراسة نقدية للاتجاه الجيندري في التفسير، بالإندونيسية:
Aksin Wijaya, *Menggugat Otensitas Wahyu Tuhan; Kritik Atas Nalar Tafsir Gender*, (Yogyakarta: Safiria Insania Press, 2004), p. 114-115.

[11] وعلاوة على ذلك فإن محمد أمين عبد الله قد وضع الموقف الأساسي من جاسر عودة ومساهمته في فتح الرؤية الجديدة فيما يتعلق بدور الفقهاء وأصحاب القوانين في إثبات الأحكام والقوانين وألوانها وتنوع مناهجها ومراتب الفهم لنصوص الدين. انظر الموقع الرسمي لمحمد أمين عبد الله:
http://aminabd.wordpress.com/2011/01/14/urgensi-pendekatan-antropologi-untuk-studi-agama-dan-studi-islam/

المنظومي" وهو نتاج التطور في منهجيات المعرفة الإنسانية منذ العصر الحديث الذي تم تطبيقه في مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية والدينية على حد سواء.[12]

وكل ما ما سبق من تلك الأسئلة وما جاء به جاسر عودة هو عين ما يوؤدي إلى اهتمام الباحث بتقديم الدراسة الإبستمولوجية حول الرؤية المقاصدية ودورها في تجديد الفتاوى المعاصرة عند جاسر عودة.

ب. النبذة الموجزة من سيرة "جاسر عودة" الذاتية

ولد جاسر عودة عام 1966 م بالقاهرة ونشأ في بيئة مليئة بالحياة العلمية. فكان مع تفوقه في العلوم وتعلم الإنجليزية والفرنسية في مرحلة المدرسة استطاع أن يحفظ القرآن ويدرس الفقه والحديث والأصول بحلقات الجامع الأزهر بالقاهرة في هذه المرحلة. ثم حصل على درجة بكالوريوس الهندسة عام من 1988 جامعة القاهرة[13] كما حصل على حفظ القرآن برواية حفص، ودراسة صحيح البخاري مع فتح الباري، وصحيح مسلم بشرح النووي، وفقه الشافعية (متن القليوبي وعميرة)، والإسناد والتخريج، وأصول الفقه المقارن في هذه المرحلة، وحصل أيضا على درجة بكالوريوس في الدراسات الإسلامية عام 2001 من الجامعة الإسلامية الأمريكية بميتشجن، إلى أن حصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية من جامعة ويلز ببريطانيا، والدكتوراه في فلسفة المنظومات من جامعة واترلو بكندا، وماجستير في الفقه المقارن من الجامعة الإسلامية الأمريكية[14].

---

[12] جاسر عودة، "مقاصد الشريعة وتجديد الفقه الإسلامي المعاصر: رؤية منظومية كلية"، منشور في مجلة المسلم المعاصر، العدد 151، مايو 2014، ص. 107-9.

[13] انظر الموقع الرسمي لجاسر عودة المأخوذ والمحمّل في 15 سبتمبر 2017.:

http://www.jasserauda.net/en/about-jasser-auda.html

[14] جاسر عودة، مقاصد الشريعة: دليل للمبتدئين، بالإندونيسية على ترجمة على عبد المنعم:

Jasser Auda, *Maqasid al-Syariah untuk Pemula*, translated to bahasa by Ali Abdelmonim, (Yogyakarta: SUKA Pers, 2013), p. 137-139.

نال جاسر عودة لقب الأستاذ كرسي الإمام الشاطبي بكلية السلام العالمي بجنوب أفريقيا، ومع ذلك فإنه مدير تنفيذي لمعهد المقاصد وهو مركز بحثي فكري دولي مسجل ببريطانيا، وأستاذ زائر للقانون الإسلامي بجامعة كارلتون بكندا، وهو عضو مؤسس وعضو مجلس أمناء ورئيس لجنة الدعوة بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وعضو المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، وزميل مجمع الفقه الإسلامي بالهند، والأمين العام للمؤسسة الشبابية "يقظة فكر" بمصر.[15] عمل سابقاً مديراً مؤسساً لمركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، ونائب مدير مؤسس لمركز التشريع الإسلامي والأخلاق بالدوحة، وكذلك أستاذاً بجامعة واترلو بكندا، وجامعة الإسكندرية بمصر، والجامعة الإسلامية بالسنجق، وكلية الدراسات الإسلامية بقطر، والجامعة الأميريكية بالشارقة. حاضر عن الإسلام وتشريعه وأخلاقه في عشرات الجامعات والمؤسسات الأخرى حول العالم، وكتب خمسة وعشرين كتاباً بالعربية والإنجليزية ترجم بعضها إلى أكثر من عشرين لغة.[16]

كان جاسر عودة باحثا ذا رسائل وكتب كثيرة دالة على دقة علمه ومن بين رسائله وكتبه: الدولة المدنية نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة، وبين الشريعة والسياسة: أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات، والاجتهاد المقاصدي: من التصور الأصولي إلى التنـزيل العملي، ونقد نظرية النسخ: بحث في فقه مقاصد الشريعة، ومقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي (بالانجليزية مع التعريب)، وهوية إسلامية غربية، والسلوك مع الله، رحلة مع حكم بن عطاء الله السكندري، وكلمات الحكمة — رحلة مع حكم ابن عطاء الله (بالإنجليزية)، وخلاصة بداية

---

[15] محمد أمين عبد الله، تقديم لكتاب "مقاصد الشريعة: دليل للمبتدئين" لمؤلفه جاسر عودة والذي ترجمه على عبد المنعم إلى الإندونيسية، بالإندونيسية:

M. Amin Abdullah, "Prawacana" in Jasser Auda, *Al-Maqasid Untuk Pemula*, translated to bahasa by Ali Abdelmonim, (Yogyakarta: SUKA Press, 2013), x.

[16] علي عبد المنعم، "تقديم المترجم: دراسة في سيرة جاسر عودة وأهمية أفكاره في الجو العلمي للمسلم المعاصر"، في جاسر عودة، مقاصد الشريعة: دليل للمبتدئين، بالإندونيسية:

Ali Abdelmonim, "Pengantar Penerjemah: Sebuah Studi Pengenalan Mengenai Jasser Audah dan Signifikansi Pemikirannya pada Dunia Intelektualitas Muslim Kontemporer" in Jasser Auda, *Al-Maqasid Untuk Pemula*, translated to bahasa by Ali Abdelmonim, (Yogyakarta: SUKA Press, 2013), p. xlv.

المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد، ومقاصد الشريعة دليل المبتدئ (بالانجليزية مع التعريب، وطبع باللغات الأوردية والألمانية والتايلاندية والروسية والآذرية والبوسنوية والأندونيسية والتركية)، ومقاصد الشريعة والاجتهاد: بحوث منهجية ونماذج تطبيقية، وفقه المقاصد إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها، ومقاصد الشريعة عند الشيخ القرضاوي.[17]

ت. نقد جاسر عودة للمعرفة; قلق "جاسر عودة" الأكاديمي في إبداع نظرية المقاصد

إنه لاتظهر على الإطلاق أية إبداعات تفكيرية تجديدية من عدمية، وإنما لابد هناك من دوافع قائمة وراءها جلية مباشرة كانت أم مخفية غير مباشرة. وبالنسبة إلى إبداعات جاسر عودة فإن هناك على الأقل دافعين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر. أما الدافع المباشر فهو وقوع الحادثة الخطيرة من ظهور تهديد إرهابي من قبل مجموعة المرهبين في منطقة سكن فيها جاسر عودة (وهي لندن وأوروبا). هذه الحادثة الخطيرة تجعل جميع السكان المحليين يشعرون بالقلق والحذر في بيئتهم المحيطة بهم دائما، ويشعر جاسر عودة نفس الأمر غير أن أكبر المشاكل عنده ليس في مجرد هذا التهديد الإرهابي ولكن بشكل واسع إذا كان التهديد أوعملية الإرهاب من قبل فاعله الذي يتجاهل عنه باسم الدين الشريعة الإسلامية فيلتبس به الحق والباطل. وبذلك خطر بباله سؤال، هل الشريعة الإسلامية أصبحت حقيرة حتى تسمح لبشر أن يقتل آخر في بلد من البلاد؟[18]

وهذا الأمر هو الذي أدي إلى أن يتفكر جاسر عودة تفكرا دقيقا في المعارف والعلوم التقليدية المتعلقة بالتشريع الإسلامي. فالشريعة الإسلامية بذاتها نتاجٌ من عملية التفسير والاجتهاد من قبل العلماء في كل عصر من العصور نحو النصوص الدينية (القرآن الكريم والحديث

[17] انظر الموقع الرسمي لجاسر عودة المأخوذ والمحمّل في 15 سبتمبر 2017.:

http://www.jasserauda.net/en/about-jasser-auda.html

[18] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، (الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2012)، ص. 20-19.

الشريف). وترتيبا على ذلك فقد تكون النتائج من تفاسيرهم واجتهاداتهم مختلفة حسب اختلاف التحديات المحيطة للعصر الذي كان هؤلاء فيه. والفقه الإسلامي كنتاج الاجتهاد أيضا له تاريخه الدينامي (لا الثبوتي) بناء على مختلف زمانه ومكانه، فلا مانع من ظهور تسمية العصر التقليدي وعصر الحداثة وما بعد الحداثة في الفقه الإسلامي.

وفي الوقت الحاضر الذي كان الفقه الإسلامي يظهر لاستجابة تحديات العولمة فمن التأكيد أن لايقتصر محور الفقه الإسلامي على العالم الإسلامي فحسب، ولكن لابد من أن يمتد إلى العالم الشامل (عالم العولمة) لاختلاف حياة المسلمين الذين يعيشون في مناطق الأقليات المسلمة ومناطق الأغلبيات المسلمة. وهذا أمر ضروري لأن المسلمين الذين يعيشون في مناطق الأغلبيات المسلمة في الحقيقة لا يشعرون فرقا واضحا في شؤون الحياة لمناطق الأقليات المسلمة، في حين أن المسلمين الذين يعيشون في مناطق أقلية مسلمة يشعرون باختلافات الظروف البارزة جدا.[19]

وهذا الاهتمام بالشريعة الإسلامية لدى أقليات مسلمة تعيش في أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية التي تختلف ظروفها بظروف أغلبيات مسلمة تحتاج بشدة الحاجة إلى إظهار الاجتهادات الجديدة في الفقه الإسلامي. وهذا التجديد لايمكن وقوعه دون شجاعة في تغيير مناهج الاجتهاد من الاختزاليات إلى الشموليات، ومن الحرفيات إلى الأخلاقيات، ومن آحاديات الأبعاد إلى متعددها، ومن التفكيكيات إلى التركيبيات، ومن الإشارات والألفاظ إلى المقاصد والغايات وراء أحكام الشريعة الإسلامية. وهذه كلها بالإضافة إلى إثبات منزلة العصمة لدى المجتهدين في حين أن اجتهاداتهم تاريخية لا أكثر فضلا عن عدم سماحة بعض المسلمين مع مخالفيهم في وجهات نظرهم، وأيديولوجياتهم العنفية، وحريتاهم الضائعة.[20]

---

[19] عبد البسيط جنيدي وإخوانه، الإسلام في مختلف الدراسات المعاصرة، الدراسات المعاصرة، بالإندونيسية:
Abdul Basith Junaidi, dkk., *Islam dalam Berbagai Pembacaan Kontemporer*, (Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 2009), p. 254.

[20] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، (بيروت: المعهد العلمي للفكر الإسلامي) ص. 27.

وفضلا عن ذلك فإن جاسر عودة يرى ضرورة تجديد النظرية في الفقه الإسلامي التقليدي بعد اشتغاله بشؤون الاجتهاد. وذلك لأن انغلاق أبواب الاجتهاد لايمكن وقوعه إلا مع عدم المناهج والمقاربات (أو بالاختصار عدم النظريات) التي تم استخامها وتطبيقها في تجديد أبواب الاجتهاد. فجاء جاسر عودة من ظروفه الخاصة بمنهج جديد في إقامة مفهوم المقاصد الشرعية كعلم من العلوم القائمة بذاتها ضمن علم أصول الفقه وحتى يكون بديلا عنه مثلما اقترحه بعض العلماء المصلحين في القرن العشرين.[21] وكان تجديده يتمحور في ثلاثة أمور هي أصول الشريعة (مقاصدها) والفلسفة والمنظومات.

ث. البنية المعرفية لمقاصد الأحكام والفتاوى الشرعية

إنه لمن الطبيعي أن تكون الدراسة في نظريةٍ مَّا للنظام المعرفي جزءًا من الدراسات الفلسفية. وذلك لأن نظام المعرفة ونظريتها يندرج بذاتها تحت مباحث الفلسفة الحديثة التي تتحدث عن الإشكاليات المعرفية حول أصول المعارف ومدى إمكانية صحتها وعدمها وإدراك أسسها البنيوية وعملياتها المنهجية بل وحتى تناول مقاييس درجاتها الموثوقية، وبالاختصار إبستمولوجيا.[22] فمن هنا تميزت الفلسفة الحديثة عن الفلسفة القديمة في أنها ترتكز على نظرية المعرفة بدلا من مجرد اتسامها بنظرية الوجود وحسبُ. وهكذا فالأخذ بالنظام المعرفي يقتضي بنفسه تناولَ كلٍّ من البنية المعرفية والبعد الوجودي الميتافيزيكي ولا بالعكس. فأيا كانت الصعوبات فإن هذا البحث لابد له من الامتداد إلى تناول النظام الميتافيزيكي والمعرفي في الوقت ذاته بدلا من اقتصاره على كل منهما.

وبما أن المقاصد من الأحكام والفتاوى والقصايا الإنسانية المعاصرة جزء من مباحث المدارس الفكرية في التشريع الإسلامي فإن من طبيعتها إمكان بيانها ضمنَ محور قضية نظرية

[21] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص 25، راجع أيضا: محمد طاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، (كوالا لومبور: الفجر، 1999) ص 2

[22] محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص. 62.

المعرفة في مباحث الفلسفة.[23] وترتيبا على ذلك فيمكن للباحث أن يستخدم "الإطارات النظرية المعرفية" *epistemological theories* الشهيرة عند فلاسفة الغرب من نظريات "عقلانية" و"مادية" و"اتصال بينهما"[24] في قراءة نظرية المقاصد المعرفية عند جاسر عودة. ومع ذلك فلا بد للباحث من دوام المراعاة والالتزام بالموضوعية والأمانة العلمية ابتداء بتقديم نظرية المعرفة عن المقاصد الشرعية حسب مفاهيم جاسر عودة قبل أن يأتي بالتحليل لمفاهيمه المعرفية. ولذلك فإن هذا الفصل يتمحور في البيان عن البنية المعرفية للمقاصد عند جاسر عودة من حقيقتها وأصولها وقيمتها ومقيار تحققها كما يلي:

1. حقيقة المقاصد عند جاسر عودة وأبعادها

حدد جاسر عودة أن كلمة المقاصد لغة هي جمع من كلمة المقصد، والمقصد كما هو معلوم عند اللغويين هو الغرض والهدف والمبدأ والنية والغاية والمآل. وهو في اليونانية سمي ب"*telos/ τέλος*"، وفي الإنجليزية ب"*purpose*"، وفي الفرنسية ب"*finalitic*" وفي الألمانية ب"*zweck*". أما المقاصد في مجال الشريعة الإسلاميّة فهي الغايات والأهداف من وراء الأحكام الإسلاميّة.[12] وحدد عدد من الأصوليين -أي المنظّرين في الفقه الإسلاميّ- أنّ مقاصد الشريعة ليست بمجرد التعبير عن "مصلحة بشرية".[25]

وكان جاسر عودة أراد أن يعيد بناء مفهوم المقاصد الشرعية كصلة بين التشريع الإسلامي وبين المفاهيم المعاصرة كحقوق الإنسان، والتنمية والمدنية. وبما أن الأصوليين القدماء -الذين عاشوا بين القرنين الخامس والثامن الهجري من الجويني، والغزالي، والرازي، والآمدي والطوفي والقرافي- قد عرّفوا أن المقاصد تتمحور فقط في قضية "المصلحة" بمختلف مصطلحاتها. فيرى جاسر عودة أن المقاصد الشرعية عنده إذًا تشتمل على (1) المصلحة العامة

---

[23] طيب تيزيني، مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط، (دمشق: د دمشق للطباعة والنشر، 1981)، ص. 8-5.

[24] انظر: سيويه، الإيمان بالآخرة عند الغزالي وفضل الرحمن، بالإندونيسية:
Sibawaihi, *Eskatologi Al-Ghazali dan Fazlur Rahman*, (Yogyakarta: Islamika, 2004), p. 18.

[25] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 30.

مثل الحِكَم لجواب مثل أسئلة "لماذا كان إيتاء الزكاة واحداً من أركان الإسلام؟ ما هي المنافع الجسميّة والرّوحية لصيام رمضان؟" و(2) المبادئ والقيم التي تعتمد عليها الشريعة الإسلامية من العدل وكرامة الإنسان، وحرية الاختيار، والسماحة، والتيسير، والتكافل الاجتماعي.[26]

وأما أبعاد المقاصد التي ينظر منها الفقيه أو المجتهد أو المفسر فمتطورة حسب تطورها الزماني وهي:

أ). التقسيم التقليدي للمقاصد

التقسيم التقليدي للمقاصد معروف عند الأصوليين بمستيات الضرورة التي تتكوّن من الضروريات (التي تندرج تحتها المحافظة على الدين والنفس والمال والعقل والنسل إضافة إلى العرض عند بعض العلماء) والحاجيات والتحسينيات كما يتجلى في هذا الجدول:[27]

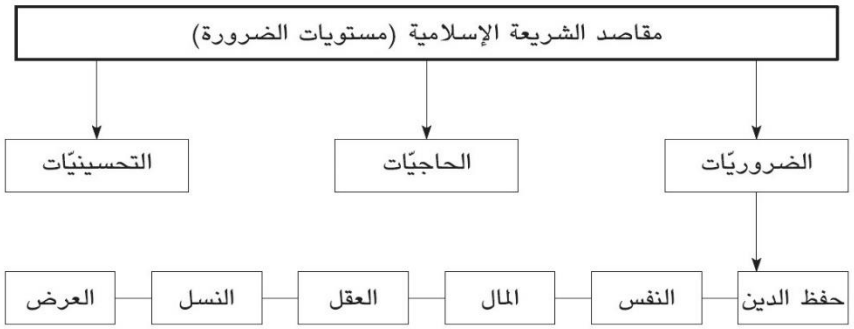

وأورد جاسر عودة نقلا عن الشاطبي أنه لابد هناك من تداخلات متبادلة بين مجموعة هذه المقاصد المتراكبة. وهذا يفيد أن النظر إلى الضروريات عند بعض العلماء لايكون في تدرج هرمي صارم وإنما النظر إليها في دوائرها المتداخلة. وبالتالي فقد تكون المستويات التحسينية

[26] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 30، و51-50.
[27] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 32.

تنقل إلى المستويات الحاجية كما يمكن نقل بعض المستويات التحسينية إلى مرتبة الضروريات حسب تداخل الظروف المجاورة.[28]

ب). المجال أو الباب التي يتعلق به المقصد

وهذا البعد الثاني بذاته مبني على المحاورة بين جاسر عودة مع المفكر السوداني حسن الترابي المرحوم. فتطور النظريات الإسلامية المعاصرة انتقدت مستويات الضرورة عند التقسيم التقليدي منها: نظرية المقاصد التقليدية متناولة كليات الشريعة لا مقاصد الأبواب الخاصة منها غضافة إلى تناول الأفراد دون الأسر أو المجتمع أو البشر عموما وفضلا عن استنباط هذه المقاصد من التراث الفقهي لا من النص الأصلي القرآني والحديثي.[29]

ت). أنواع المكلفين الذين يشملهم المقصد

وهذا المجال في الحقيقة هو إجابة عن المشاكل في البعد الثاني الذي سبق ذكره. فالأصوليون المعاصرون حاولوا نقد هذه المستويات التقليدية من المقاصد بالمستويات المقاصدية المعاصرة في ثلاثة مستويات هي:[30] (1) المقاصد العامة التي تراد بها المصلحة العامة مثلما سبق في العصر التقليدي وأيضا المقاصد التي جرى بحثها حديثا مثل الدالة الاجتماعية والعالمية والتيسير. و(2) المقاصد الخاصة الملاحظة في كل جوانب فروع الشريعة مثل صيانة مصلحة الأولاد في التشريع الخاص بلأسرة. و(3) المقاصد الجزئية التي تراد بها تناول العلة من نص أوحكم محدد مثل علة تخفيف المشقة حينما كان النص يسمح للمريض من الصائم أن يفطر. وفي هذا المجال عمد العلماء المعاصرون إلى توسيع المقاصد للاشتمال على دائرة أوسع (من دائرة الأسرة والمجتمع والإنسانية). فقدمت الإنسانية على المجتمع والمجتمع على الأسرة وكلها على الفردية.[31]

ث). مستوى عموم المقصد (التعميم)

---

[28] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 32.
[29] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 40-36.
[30] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 40-36.
[31] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 40-36.

وهذا البعد هو مستوى عموم المقصد (التعميم) من النص الأصلي الذي يمثل القيم والمبادئ العليا للإسلام. وأوضح جاسر عودة أن مثل هذا المجال هو ما قام به محمد طاهر بن عاشور من أن المقصد العام للشريعة الإسلامية هو حفظ نظام الأمة والمساواة والحرية والسماحة والعالمية ومراعاة الفطرة وهلم جرا.[32]

فهذه المقاصد المذكورة كلها هي تمثيل لإصلاح الفقهاء المعاصرين وتجديدهم. وبالتالي فلا يجوز الادّعاء أن أي مقصد من هذه التصنيفات قديمة كانت أم حديثة هو عين ما أراد الله وأصحها لأنها تستحق ما يستحقه صنع الإنسان من تحقق في كل عصر من العصور. لكن الأصح أن يقال إن تشكيلات المقاصد هي أشكال متعددة الأبعاد تمثل في الواقع وجهة نظر المجتهد في محاولاته لتجديد الفقه الإسلامي. فالجمع بين النصوص القرآنية والسنية والحاجات المعاصرة يعطي المقاصد أهمية خاصة.[33]

وأما ما يلي فهو بيان خريطة هذه المفهومات:[34]

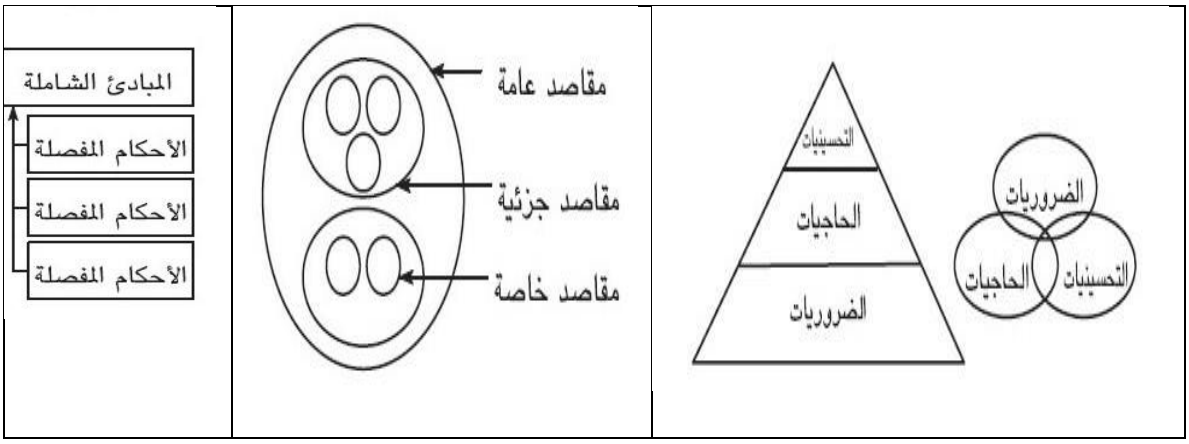

2. مصادر المقاصد عند جاسر عودة

بناء على ما تقدم ذكره في الفصل السابق فكانت مقاصد الشريعة الجديدة عند جاسر عودة مصدرها ثلاثة عناصر هي الوحي البياني (الكتاب والسنة)، والعقل البرهاني (المطابقة مع الواقع

[32] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 40-36.
[33] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 40-36.
[34] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسفة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 40-36.

الإنساني والاجتماعي) و الحس الطبيعي (المطابقة مع التجربة الطبيعية). بمعنى أن تلك الثلاثة هي المصادر التي يتكامل بعضها بعضا بشكل شامل توحيدي في تأييد المقاصد الشرعية ولايمكن الاقتصار على أحدها بشكل تجزيئي.[35]

لايخفى أن جاسر عودة ليس بأول من ابتكر على التطابق بين جانب الوحي (النصي) والعقل والحس ليكون مصدرا من مصادر المقاصد ولكن لاأحد يرفض أنه أول من ابتكر نظرية المنظومة من فن العلوم الاجتاعية والإنسانية وتكاملها في دراسة المقاصد الشرعية الشاملة لا الجزئية. وفي هذا يتجلى أنه لاطريقة للوصول إلى هذه المقاصد الشاملة إلا عن تكامل المصادر والأصول التي تتبنى عليها هذه المقاصد فضلا عن تكامل المناهج والمقاربات والجوانب الثقافية والتاريخية أو البُعْد المكاني والزماني.[36]

وفضلا عن ذلك فإن محاولة جاسر عودة هذه أيضا من أجل الإجابة عن عدم شهرة مبادئ المقاصد الشرعية في مباحث علم اصول الفقه لأن هذا العلم ما زال يتأثر في نشأته الأولى بفلسفة الإغريق (اليونان) فيما يتعلق بنظرية السببية.[37] فهذه النظرية السببية تؤثر كثيرا في ثقافات الأصوليين بحيث يرون أن التعابير النصية لايندرج تحتها وضع دلالة المقاصد. فالمنظوق والمفهوم من النصوص أولى من المفهوم مما رراءها. وذلك في نهاية المطاف يؤدي إلى القراءات النصية المعبَّر عنها بالقطعيات من المحكمات والأحكام الظاهرة الجلية بدلا من القراءة

---

[35] وقد جاء كثير من المثقفين المسلمين المعاصرين بشكل المبادئ والمناهج والمقاربات التكاملية، منهم المثقف السوداني المرحوم حسن الترابي في كتابه "التفسير التوحيدي". عرض الترابي أن المقاربة التوحيدية الكلية (*unity-holistic*) تقتضي المناهج في مختلف المستويات أو المراتب. ففي المستوى اللغوي على سبيل المثال يحتاج القارئ (المفسر-المحتهد) إلى المناسبة بين المحتوى القرآني واللغة العربية التي نزل بها وفهمها الأمة. وبناء على ذلك فلا مفر من مصادر تكاملية ومناهج توحيدية في تأييد المقاصد الشرعية. انظر: حسن الترابي، التفسير التوحيدي، (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص. 26-25.

[36] محمد أمين عبد الله، البناء الجديد لإبستمولوجيا الدراسات في الأحكام الشرعية في استجابة تحديات العولمة، بالإندونيسية:

M. Amin Abdullah, "Bangunan Baru Epistemologi Keilmuan Studi Hukum Islam dalam Merespon Globalisasi", in *Asy-Syirah; Jurnal Ilmu Syariah dan Hukum*, Vol. 46 No. II, Juli-Desember 2012, p. 355.

[37] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، ص. 40-36.

المقاصدية المعبر عنها بالظنيات من بالاقتضاءات والإشارات والأحكام الباطنية المخفية وما إلى ذلك.[38]

3. نظرية المنظومة كطريقة للحصول على تجديد مقاصد الشريعة عند جاسر عودة

أ). الجذور التاريخية لنظرية المنظومة: من الفلسفة القديمة (الغائية) إلى فلسفة الحداثة (الطبيعية) إلى فلسفة ما بعد الحداثة (اللاعقلانية-التفكيكية) إلى ما بعد ما بعد الحداثة (المنظومية)

كان جاسر عودة بعد أن يبحث في تاريخية الفقه الإسلامي يرى أن التطبيقات الحالية (أو بعبارة أخرى، "الخطأ التطبيقي") للشريعة الإسلامية هي تطبيقات اختزالية بدلا من شمولية، حرفية بدلا من أخلاقية، آحادية البعد بدلا من متعدد الأبعاد، تفكيكية بدلا من تركيبية، وتجريد الاعتماد على الألفظا بدلا من الالتزام بالمقاصد وراء الحكم. وكاستجابة لهذه المشكلة استخدم جاسر عودة مقاربة منظومية تجنبا -بقدر الإمكان-لأوجه القصور المذكورة. وبدأ جاسر عودة بطرح بعض الأسئلة التصورية المنطقية المنهجية قبل أن يبين مفهوم هذه المقاربة، وهي "ما هي المنظومات؟"، و"هل لها وجود حقيقي أم إنها مبتكرات عقلية؟"، و"ما هي فلسفة المنظومات وما هي علاقتها بفلسفة الإسلام؟"، و"ما هي المقاربة المنظومية للتحليل؟"، و"ما هي وجوه التشابه بين التحليل بناء على المنظومات وغيرها من طرق التحليل؟"، وما لى ذلك. فهذا الفصل بذاته مخصص في بيان إجابات هذه الأسئلة من جاسر عودة.[39]

أوضح جاسر عودة أن فلسفة "الغائية" ونظريتها ظهرت بعد تحولات العلوم الطبيعية في طرق التفكير الفلسفية. واتقلت هذه النظرية "الغائية" إلى قضية فلسفة الدين التي ظلت حتى القرون الوسطى بإعاة تصييغاتها كتعبير عن مراد الله من مخلوقاته. وتجري هذه الحالة إلى أن

[38] محمد أمين عبد الله، البناء الجديد لإبستمولوجيا الدراسات في الأحكام الشرعية في استجابة تحديات العولمة، ص. 356.

[39] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية ، 110-65.

يعترف بها المسلمون فأسسوا مفاهيم الإسلام الكلامية بناء عليها وعلى المفاهيم السببية بمعناها الديني. فقام الفلاسفة المسلمون بإدخال فلسفة الإسلام على فلسفة اليونان ومهدوا طريق انطلاق النهضة الأوروبية العقلانية والمنطقات التجريبية الحداثية إلا ان من الأسف أن تتحول طرق التفكير الفلسفية من غائية إلى سببية لاسيما في القرن 17 الميلادي. وظهرت في هذا القرن العلوم الحديثية المؤدية إلى أن الطبيعة لاتزيد عن كونها آلة ضخمة لامقصد لها مهما يطلق عليها اسم علم تجريبي.[40]

فانتقد جاسر عودة أن هيمنة فلسفة الحداثة على مركزية الإنسان في الكون (وهو المبدأ العقائدي الغائي في الفلسفة القديمة) تؤدي إلى أن تحقق نفس مركزية الإنسان في الكون فقط بمجر النشاط والجهد البشري الذي لاعلاقة بين هذا التحقق وبين عطية إلهية أو عقائد دينية، بل ولن يعترف بها لأن العقيدة الدينية حسب هذه الفلسفة الطبيعية هي التي تعطل تقدم العلم.[41] فكيف بالحداثة الإسلامية؟ هذا هو سؤال مبدأي مازال خطر ببال جاسر عودة. وكان من الأسف عند جاسر أن تعمل الحداثة الإسلامية ضمن الفلسفة الحداثية التجريبية السببية البعيدة عن النظرية الغائية في حين قد حدث ما حدث أن يتأثر محمد عبده بهذه الفلسفة الطبيعية في كتابه رسالة التوحيد. فجاء عصر التفكيك ليهدم الحداثة المملوءة بالخرافات العظمى إلى ما بعد الحداثة. فكيف بما بعد الحداثة الإسلامية"؟ في حين أن المركزية التي تعتمد على القرآن والسنة صارت موضوع التنازع الحر للأضداد.[42]

وفي هذا السياق كان جاسر عودة أتى بفلسفة المنظومات التي عبّر عنها بفلسفة ما بعد ما بعد الحداثة. وهذه الفلسفة لاتتمحور في أوروبا أو الغرب رغم تجاوزها للعقلانية، وتتميز هذه الفلسفة التي تأتي في النصف الثاني من القرن العشرين بطحن الفكرة الاختزالية الحداثية الزاعمة أن الخبرات البشرية يمكن أن تحلل إلى مجرد سبب ونتيجة بسيطين إضافة إلى أن تتميز بطحن

[40] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، 110-65.
[41] محمد أمين عبد الله، البناء الجديد لإبستمولوجيا الدراسات في الأحكام الشرعية في استجابة تحديات العولمة، 338.
[42] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، 110-65.

اللاعقلانية والتفكيكية فيما بعد الحداثة. والسؤال إذا كيف تستفيد فلسفة الإسلام وأصول التشريع من هذه الفلسفة الجديدة؟ فالفلسفة الإسلامية المنظومية تأتي بنقد الأشكال الإسلامية للحداثة وما بعد الحداثة وتجاوز سلبياتها كما تأتي فلسفة المنظومات بنقد فلسفة الحداثة وما بعد الحداثة.[43]

المنظومة هي أي شيئ له وجود يمكن أن يطلق عليه اسم ما أيا كان وليس هذا نظرا إلى الحقيقة بمنظار الخيال لأن نظرية المنظومة تؤكد على أن أي نظر إلى ما نسميه الحقيقة من خلال أي منظومة إنما هو عملية إدراكية.[44] وهذه العملية الإدراكية هي التي استطعنا كبشر بموجبها أن تغير ونطور نظرياتنا العلمية الطبيعية عبر القرون دون أن يعنى هذا بالضرورة تغييرا في الحقائق الطبيعية المادية نفسها.[45]

ب). المنظومة كالمقاربة للتحليل: من التحليل التجزيئي التراثي إلى التحليل المنظومي

تتميز الفلسفة القديمة بالتحليل التجزيئي بجوانبها المختلفة والمتنوعة بحيث كان منظروا المنظومات وفلاسفتهم المعاصرون قد نقدوا هذه النظرية التجزيئية وأبدلوها بالنظرية المنظومية. وقد أورد جاسر عودة في كتابه كثيرا من النظريات في المنظومات إلا أنه لم يأخذ منها مباشرة يدا بيد لأن الغرض من عرض سمات هذه النظريات ليعلم الناس وليبقى في ذهنه علاقة متينة بين هذه السمات في المنظومات وبين الأدلة العقائدية الإسلامية على صانع الكون ومبدعه (الله تعالى) بنظمه المنتظمة.[46]

والغرض الآخر هو لأن نظريات المنظومات في كثير من الأحيان متوجهة إلى الكون المادي، والدين في خلاف ذلك فضلا عن كون معظم نظريات المنظومة تبسيطية وثنائية التقسيم وآحادية البعد. وهذا طبعا بالعكس من السمات المتعددة الأبعاد فكان جاسر عودة أسس هو نفسه

---

[43] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، 110-65.

[44] جمشيد جاراجيداغي، "منهج المنظومات: لغة شموليّة للتفاعل والتصميم. تجاوز الفوضى وفهم التعقيد،" في موقع systemsthinkingpress.com ، ص. 38.

[45] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، 110-65.

[46] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، 110-65.

سمات مميزة لهذه النظرية المنظومية لكي تكون فعّالة، وهذه هي تلك السمات: (1) الغاية *Wholeness*، و(2) الانفتاح *Openness*، و(3) التكامل بين عناصر المنظومات الجزئيات *Interrelated-Hierarchy*، و(4) البنية الهرمية *Multidimensionality*، و(5) التوازن بين التجزيئي *Purposefulness*، و(6) التكامل *Cognition*.[47]

وهذه السمات الست تبنى عليها جاسر عودة كمقاربة لتجديد التشريع الإسلامي وسماها جاسر عودة بسمات المنظومية المقترحة للتحليل المنشود. **وأولها، الأول الطبيعة الإدراكية لمنظومة التشريع الإسلامي،** علاقة الارتباط هي وجهة نظر نظرية المنظومات، فمصطلح الطبيعة الإدراكية للمظومات في الحقيقة هو تغيير آخر من علاقة الارتباط هذه. وفي مجال التشريع الإسلامي فإن المنظومة المفترضة للتشريع الإسلامي التصور الذي ينشأ في ذهن الفقيه لا في واقع الأمر. وفي مجال الفلسفة الإسلامية فالفقه جهد بشري ينتج عن إعمال الذهن ةالاجتهاد اعتمد على الكتاب والسنة في محاولة الفقيه للكشف عن المعاني المقصودة. فسمة الطبيعة الإدراكية للتشريع الإسلامي أساسية من أجل ما تشتد إليه الحاجة من قبول تنوع المناهج بين المذاهب.

(وثانيها) كلية منظومة التشريع الإسلامي، هذه الكلية في الحقيقة مقابل لكلمة التجزيئي. وباعتبار الفلسفة الإسلامية نجد أن حجية ما كان يسميها الفقهاء كالشاطبي "الدليل الكلي" هي من الأصول الثابتة في التشريع الإسلامي لكن الفقهاء لايجيزون أن يعود الدليل الجزئي على الكلي بالبطلان. و**(ثالثها) سمة الانفتاح في منظومة التشريع الإسلامي،** وباعتبار الفلسفة الإسلامية فكانت منظومة التشريع الإسلامي منظومة منفتحة ومتجددة غير أن بعض الفقهاء ما زالوا يدعون بإغلاق باب الاجتهاد في الأصول. **(ورابعها)، التركيبية الهرمية لمنظومة التشريع الإسلامي وتقسيماتها البيئية،** المراد بهذه النقطة هي الجمع بين مقاربة أساسية شائعة في الطرق المنظومية وفي الطرق التجزيئية على حد سواء.

[47] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، 110-65.

(وخامسها)، تعدد أبعاد منظومة التشريع الإسلامي، وباعتبار الفلسفة الإسلامية فقد وجدنا أن التفكير المذهبي التقليدي كان فيه مقدار كبير من البعد الأحادي لأن الغالبية العظمى من الفتوى كانت تصدر بناء على دليل واحد كثيراما كان يسمى دليل المسألة مع أن في المسألة أدلة وليس دليلا واحدا. أما الجمع بين هذه الأدلة دون إقصاء بعضها قد يؤدي إلى نتائج مختلفة. **(وسادسها)، وسغائية منظومة التشريع الإسلامي (المقاصدية)**، وباعتبار الفلسفة الإسلامية فإن السببية في البحث الكلامي في أفعال الله كانت موضوع بحث طويل. فهل أفعال الله معلله بأغراض أم لا، من المهم أن نلاحظ أن مفهوم التعليل أو الأسباب لم يكن يجري في علم الكلام التفريق بينه وبين مفهوم الأغراض أو المقاصد وإنما يجري هذا التفريق في مجال الاجتهاد الفقهي.

ولابد أن تكون هذه السمات الست أن يرتبط بعضها بعضا بصلات منطقية وثيقة غير أن سمة الغائية هي السمة التي ترتبط أكثر من غيرها بكل من السمات الأخرى. وبهذ الارتباطات كلها سوف تكون مقاصد الشريعة هي المبادئ الرئيسية والمناهج الأساسية في التحليل المبني على المنظومات.[48]

4. المعيار في تحقق مقاصد الشريعة عند جاسر عودة

المعايير في تحقق تجديد التشريع الإسلامي عند جاسر عودة هي (1) نظرية المراسلات التي كانت هناك علاقة متبادلة بين ما هو في القيم المثالية أو الأفكار الفلسفية وبين ما حدث في الواقع. ونظرية المراسلة تسمى أيضا بنظرية "توافق الحقيقة" وهي نظرية لإثبات الحقيقة بناء على التوافق بين معاني التعابير والموضوع المراد، بمعنى أن الحقيقة تتحقق بالمقارنة بين تعابير القضايا والواقعات. ويتجلى ذلك في تغير نموذج المقاصد الشرعية من ثوبها القديم المتسم بالحماية (المراعاة) والمحافظة إلى ثوبها الجديد المتسم بالتنمية والتأسس على حقوق الإنسان

[48] جاسر عودة، مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية، 110-65.

الأساسية. فالنقطة المهمة التي تفرد بها جاسر عودة في تصييغ نموذج المقاصد الشرعية تظهر في تقديم مفهوم تنمية البشر كموضوع محوري للمصلحة الجماعية الحديثة. فهذه المصلحة بذاتها موضوع المقاصد الشرعية الذي لابد من تنفيذه من خلال إثبات الأحكام الشرعية الشمولية. وبالتالي، فكان تطبيق هذه المقاصد تم تحقّقه من وقت لآخر بمعيار دليل التنمية البشرية (*human development index*) ومنصب التنمية البشرية (*human development targets*) الذي وضتعه الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، يمكن متابعة ودفع تقدم المسلمين ورفاهيتهم من وقت لآخر، كما تتحقق منظومة التشريع الإسلاميّ منظومة "منفتحة" و"متجددة" بطبيعته الكلية الشموليّة في إطار المنظومة المنفتحة المتفاعلة مع البيئة التي هي خارج المنظومة.[49]

ج. الخاتمة

يستنتج من هذه الرسالة أن النموذج المعرفي من مقاصد الشريعة عند جاسر عودة — على الأقل- يتكون من (1) أن المقاصد الشرعية تشمل المصلحة العامة والمبادئ والقيم التي تعتمد عليها الشريعة الإسلامية من العدل وكرامة الإنسان، وحرية الاختيار، والسماحة، والتيسير، والتكافل الاجتماعي. و(2) أن مصادرها هي الوحي البياني (الكتاب والسنة)، والعقل البرهاني (المطابقة مع الواقع الإنساني والاجتماعي) و الحس الطبيعي (المطابقة مع التجارب الطبيعية). و(3) المنهج في تحقيق هذه المقاصد الشرعية عند جاسر عودة هو المنهج المنظومي أو المقاربة المنظومية. (3) وأما المعايير في تحقق مقاصد الشريعة عند جاسر عودة فهي نظرية المراسلات التي كانت هناك علاقة متبادلة بين ما هو في القيم المثالية أو الأفكار الفلسفية وبين ما ما حدث في الواقع.

[49] جاسر عودة، فقه المقاصد: إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها (فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2006)، ص. 51.

قائمة المراجع

المراجع العربية

ابن عاشور، محمد طاهر. مقاصد الشريعة الإسلامية. كوالا لومبور: الفجر. 1999.

الترابي، حسن. التفسير التوحيدي. بيروت: دار الساقي. 2004.

تيزيني، طيب. مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط. دمشق: د دمشق للطباعة والنشر. 1981.

الجابري، محمد عابد. إشكاليات الفكر العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1990.

حنفي، حسن. من النص إلى الواقع. القاهرة: مركز الكتاب للنشر. 2004.

ريسوني، أحمد. "المقاصد الشرعية ودورها في استنباط الأحكام"، في مجلة المسلم المعاصر. العدد 128. 1429.

الزمخشري. الكشاف. القاهرة: 1970. المجلد الأول

السوطي. الإتقان في علوم القرآن. القاهرة: 1974.

الشاطبي. الموفقات في أصول الشريعة. القاهرة: مطبعة مصطفى محمد. دون سنة

شطاحة، عبد الله محمود. منهج الإمام محمد عبده في تفسير القرآن الكريم. القاهرة: 1963.

عودة، جاسر. الاجتهاد المقاصدي (مجموعة بحوث). الشبكة العربية للأبحاث والنشر .2011.

_____. فقه المقاصد: إناطة الأحكام الشرعية بمقاصدها. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. 2006.

_____. "مقاصد الشريعة وتجديد الفقه الإسلامي المعاصر: رؤية منظومية كلية"، في مجلة المسلم المعاصر. العدد 151. مايو 2014.

_____. مقاصد الشريعة كفلسة للتشريع الإسلامي: رؤية منظومية. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. 2012.

المراجع غير العربية

Abdelmonim, Ali. "Pengantar Penerjemah: Sebuah Studi Pengenalan Mengenai Jasser Audah dan Signifikansi Pemikirannya pada Dunia Intelektualitas Muslim Kontemporer" in Auda, Jasser. *Al-Maqasid Untuk Pemula.* Translated to bahasa by Ali Abdelmonim. Yogyakarta: SUKA Press. 2013.

Abdullah, M. Amin. *Islamic Studies di Perguruan Tinggi*. Yogyakarta: Pustaka Pelajar. 2012.

_____. "Bangunan Baru Epistemologi Keilmuan Studi Hukum Islam dalam Merespon Globalisasi", in *Asy-Syirah; Jurnal Ilmu Syariah dan Hukum*. Vol. 46 No. II, Juli-Desember 2012.

_____. "Prawacana" in Auda, Jasser. *Al-Maqasid Untuk Pemula*. Translated to bahasa by Ali

Maqasid al-Syariah untuk Pemula. Translated to .Auda, Jasser bahasa by Ali Abdelmonim. Yogyakarta: SUKA Pers. 2013.

Hanafi, Hasan. *Turats dan Tajdid: Sikap Kita terhadap Turas Klasik.* Yogyakarta: Titipan Ilahi Press-Pesantren Pasca Sarjana Bismillah Press. 2001.

al-Jabiri, Muhammad Abid. *Post Tradisionalisme Islam*. LkiS. 2000. Yogyakarta:

Junaidi,Abdul Basith. Dkk. *Islam dalam Berbagai Pembacaan Kontemporer*. Yogyakarta: Pustaka Pelajar. 2009.

Madjid, Nurcholish. *Masyarakat Religious; Membumikan Nilai-nilai Islam Dalam Kehidupan Masyarakat.* Jakarta: Paramadina. 2004.

Sibawaihi. *Eskatologi Al-Ghazali dan Fazlur Rahman.* Yogyakarta: Islamika. 2004.

Wijaya, Aksin. *Menggugat Otensitas Wahyu Tuhan; Kritik Atas Nalar Tafsir Gender.* Yogyakarta: Safiria Insania Press. 2004.

http://aminabd.wordpress.com/2011/01/14/urgensi-pendekatan-antropologi-untuk-studi-agama-dan-studi-islam/

http://systemsthinkingpress.com.

http://www.jasserauda.net/en/about-jasser-auda.html

Yafie, Ali. *Menggagas Fiqih Sosial; Dari Soal Lingkungan Hidup, Asuransi Hingga Ukhuwah,* Bandung: Mizan. 1994.